ثانياً: إعادة المناقصة العمومية في أقرب فرصة ممكنة.

وبعد الإطلاع والمناقشة قرر المجلس ما يلي:

الموضوع : طلب الموافقة على إلغاء المناقصة العمومية لتلزيم " أعمال التدقيق الخارجي المستقل لحسابات المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من العام ٢٠١٦ حتى العام ٢٠٢٥"، وإعادة طرحها وفق قانون الشراء العام .
قرار رقم ٢٦/٤٢
الموافقة على : - إلغاء المناقصة لتلزيم "أعمال التدقيق الخارجي المستقل لحسابات المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من العام ٢٠١٦ حتى العام ٢٠٢٥" وإعادة طرحها وفق قانون الشراء العام ، ونشر إشعار بالإلغاء على المنصة الالكترونية لدى هيئة الشراء العام. - إعادة طرح المناقصة العمومية في أقرب فرصة ممكنة وفقاً لأحكام قانون الشراء العام.